خاتمة في الخط

خاتمة الخط

(ص) : الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ، ومن ثَمَّ كتب « ره » ، و « مجيء مه » ، و « رحمه » بالهاء ، وأنا زيد ، والمنون [1] المنصوب دون غيره ، « ولنسفعاً » بالألف ، و « إذن » بالنّون على المختار .

وثالثها : إن عملت فبالألف ، وإلاَّ فبالنون . وبنت ، وقامت بالتاء والقاضي بياء ، وقاض بدونها ، وضربه ، ومر به بدون واو وياء. ويكتب المدغم بلفظه إن كان من كلمة واحدة [2] ، وبأصله إن كان من كلمتين ، أو نوناً ساكنة مخفاة أو مبدلة ميماً أو حرف مدّ حذف لساكن يليه غير نون توكيد .

(ش) : الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه بأن يطابق المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها إلاَّ أسماء الحروف ، فإنه يجب الاقتصار في كتابتها على أول الكلمة نحو : ق . ن . ص . ج . وكان القياس أن يكتب هكذا [٢/٢٣٢] قاف ، نون ، صاد ، جيم كحاله إذا نطق به ، وكذا بقية أسماء حروف المعجم كتبت مقتصراً على أوائلها فخالفت الكتابة فيها النطق .

---

(١) ط فقط : « والنون » . تحريف .

(٢) كلمة : « واحدة » سقطت من أ .

وكذلك كتبت الحروف المفتتح بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم ، وفعلوا ذلك لأنهم أرادوا أن يضعوا أشكالاً لهذه الحروف تتميز بها ، فهي أسماء مدلولاتها أشكال خطية ، فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا « ق » ، ولو لم يضعوا هذه الأشكال الخطيّة لم يكن للخط دلالة على المنطوق به . ولو اقتصروا على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها أشكالاً مفردة تتميز بها لم يمكن ذلك ، لأن الكتابة بحسب النطق متوقفة على معرفة شكل كل حرف حرف ، وشكل كل حرف حرف غير موضوع ، فاستحال كَتْبُها على حسب النطق ، ولا بد من تقدير الابتداء به ، والوقف عليه ، فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف ، وكذلك كتب بالهاء ما يجب إلحاق هاء السكت بـه عنـد الوقف ، كـ « ره » ، و « قه » ، و « عه » ، و « لم يره » ، ولم « يقه » ، و « لم يعه » ، و « مجيء به جثت » .

وما يوقف عليه من التاءات بالهاء كرَحْمه ، ونِعمه .

وكتبت بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو : « بنت » ، و « أخت » ، و « قامت » ، و « قعدت » ، و « ذات » و « ذوات » . وما فيه وجهان عند الوقف « كهيهات » ، و « لات » ، و « ثمت » ، و « ربت » ، و « دفن النبات من المكرمات » بالوجهين .

وكتب بالألف ما يوقف عليه بالألف وإن سقطت في الدرج « كأنا » ضمير المتكلم ، والمنون المنصوب أو المفتوح « كرأيت زيداً » ، و « آها » ، و « ويها » ، بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ، ومررت بزيد للوقوف عليهما بالحذف ، وكذا « إيه » ، و « صه » ، و « مه » . والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو : « لنسفعاً »[1] و « ليكوناً »[2] ما لم يخف لبس ، فإن خيف نحو : اضربن زيداً ، ولا تضربن زيداً

---

(١) سورة العلق ١٥ .

(٢) سورة يوسف ٣٢ .

كتب بالنّون ، ولم يعتبر بحالة الوقف ، لأنه لو كتب بالألف لالتبس بأمر الاثنين ، أو نهيهما في الخطّ .

واختلف في إذن فجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها .

قال أبو حيّان في شرحه : وهذا مذهب المازنيّ قال : وذهب المبرّد والأكثرون : إلى أنها تكتب بالنون .

وفصّل الفراء فقال : إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن أعملت كتبت بالنون لقوّتها .

وقال ابن عصفور : الصحيح كتبها بالنون فرقاً بينها وبين إذا الظرفية ، لئلا يقع الإلباس . قال أبو حيان : ولأن الوقف عليها عنده بالنون .

قال : ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه : « وجدت بخط علي بن عثمان بن جني ، حكى أبو جعفر النحاس قال : سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : أشتهي أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف ، لأنها مثل : إن ، ولن، ولا يدخل التنوين في الحرف » . أهـ . قلت : وممن صحح كتابتها بالنون الزنجانيّ في شرح الهادي .

وأمّا « كأيّن » فكتبت بالنون قولاً واحداً . قال ابن مالك : وهو شاذ قال أبو حيان : وجه شذوذه : إن الجمهور ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ، وأي المنوّنة ، فكان القياس يقتضي ألاّ تكتب صورة التنوين بل تحذف خطّاً إلا أنهم لما تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب وأخرجوها عن أصل موضوعها ، فكذلك أخرجوها في الخطّ عن قياس إخوتها .

قال : وذهب يونس : إلى أنها اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية ، وهي لام

الفعل ، فعلى هذا لا شذوذ في كتابتها بالنون لأنها « كبائن » من « بان يبين » .

قال : ولو ذهب ذاهب : إلى « أن » اسم بسيط ، فالكاف والنون فيه أصلان ، وهو بمعنى « كم » لذهب مذهبا حسناً ، فإنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل .

وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمنقوص غير المنون كالقاضي [١] ، وقاضي مكة .

وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض ، ومررت بقاض .

وصلة ضمير الغائب كضربه ، ومر به وضمير الجمع كضربهم ، وأكرمكم في لغة من وصل ميم الجمع ، لأنه إذا وقف عليه حذفت الصلة . نعم خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو : اضْرِبُنّ يا قوم ، واضْرِبِنّ يا هند ، فإنه منع أن يعتبر ما عرض فيه من ردّ الواو والياء حالة الوقف حملها [٢] على أختها النون الشديدة ، فلم يلتفت إلى حالة الوقف عليها ، واستصحب حذف الواو والياء لذلك خطّاً ، وإن كانت تعود وقفاً .

ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله [٣] سواء كان مثلاً نحو : ردّ ، ومفرّ واقشعرّ ، أو مقارباً نحو : « ادّارأتم » [٤] ، واطجع الأصل : تدا رأتم واضطجع ، وكان قياسه أن [٢/٢٣٣] يكتب الحرفان إلا أنه ترك الأول في الخط اختصاراً لضعفه بالإدغام [٥] .

---

(١) من قوله : « كالقاضي » إلى قوله : « كقام قاض » سقط من أ .
(٢) ط فقط : « حملاً » .
(٣) ط : « لا بأصلها » .
(٤) سورة البقرة ٧٢ .
(٥) في ط : « الأذغا » تحريف .

وأما المدغم من كلمتين ، فيكتب بأصله اعتباراً بالوقف على الكلمة الأولى نحو : من مال ، وكذا النّون الساكنة المخفاة ، أو المبدلة ميماً تكتب نوناً سواء كانت من كلمة نحو : « عنك » ، و « عنبر » أم من كلمتين نحو : « من كافر » ومن بعد .

ويكتب أيضاً بأصله حرف مدّ حذف لساكن يليه نحو : اضربوا القوم واضربي الرجل ، ويغزو الرّجل ، ويرمي القوم ، ولم يضربوا القوم ولم تضربي الرجل ، فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو : لم يغز ، ولم يرم ، فلا يكتب .

ويستثنى مما وليه ساكن ما إذا كان السّاكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة ، فإنّ حرف المدّ لا يكتب حينئذ نحو : لتَركبُنَّ يا قوم ولتركِبَنَّ يا هند . الأصل : تركبون ، وتركبين ، ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، فالتقت الواو والياء ، وهي ساكنة والنون المدغمة ، وهي ساكنة ، فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذف خطّاً ، كما حذف لفظاً ، ولم تراع فيه المطابقة فالأصل كما راعوا في : اضربوا القوم ، ولم يضربوا الرجل ، ونحوه . والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها حرف المدّ ، وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشدّدة ، فإنه في حالة الوقف لا يردّ المحذوف ، وحملت الخفيفة على الشديدة في ذلك ، وإن كانت الواو والياء تُرَد في الوقف على ما هي فيه نحو : اضربن يا قوم ، واضربين يا هند .

• • •

(ص) : والهمزة في الأول بالألف ، والوسط ساكنة بحرف حركة متلوّها ومتحركة تِلوْ ساكن بحرف حركتها ، وقد تحذف المفتوحة بعد ألف . واختار ابن مالك والزنجاني ، وأبو حيان : حذفها مطلقاً تلو غير ألف . وقوم : تكتب بألف مطلقاً ، وتلْو متحرك على نحو ما تسهّل ، وتحذف إن تلاها مدٌّ كصورتها عند الأكثر .

وإن تطرقت تلو ساكن حذفت في الأصح ، أو متحرك فبحركته مطلقاً في الأصح ، فإن وصلت بشيء فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلاّ لئلا ، ولئن ، ويومئذ

ونحوه ، وهؤلاء .

وتحذف همزة الوصل بين واو أو فا ، أو بين همزة هي فاء ، وبعد همزة استفهام ، وقيل : ألا المفتوحة . أما المقطوعة بعده فكما [1] ... تسهل في الأصح ، ومن لام التعريف بعد لام جر ، وكذا ابتداء في الأصح ، ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم ، لا تسمية غيرها في الأصح ومن الابن المحذوف تنوين متلوّه ، ولو مع كنية في الصحيح لا في أول السطر . وفي ابنة رأيان .

[أحكام الهمزة]

(ش) : خرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع : أحدها : أحكام الهمزة ، ولها أحوال ، لأنها إمّا أن تكون أوّلاً أو حشواً أو طرفاً ، والتي في حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً . والمتطرّفة : إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحرّكاً فهذه ستة أحوال .

فالتي هي أول تكتب بألف مطلقاً سواء فتحت أم كسرت أم ضمت نحو : أحمد ، وأثمد ، وأكرم وكذا حكمها إن تقدّمها لفظ كائناً ما كان إلا ما شذّ ، وهو : « لئلا ، ولئن » و « يومئذ » ونحوه ، وهو كلّ زمان أُضيف إلى الجملة كليلئذ ، وزمانئذ ، وحينئذ ، وساعتئذ ، فإن هذه الألفاظ كتبت فيها الهمزة ياء .

وإلا « هؤلاء » ، فإنها كتبت فيها واواً .

وكان القياس أن تكتب « لئلا » : « لأن لا » ، و « لئن » : « لإن » ، ويومئذ ونحوه : « يوم إذا » بفصل الظرف ، وألف بعد الذّال بدلاً من التّنوين ، لكن جعل الظرف مع « إذا » كالشيء الواحد فوصل بـ « إذ » ، وجعلت صورة الألف ياء ، كما جعلوها في بئس .

---

(١) علق عليها المصحح في هامش ط فقال : « كذا في النسخ الثلاث فليحرر » .

وكان القياس في « هؤلاء » : « ها ألاء » .

قال أبو حيان : وإنما لم يخالف بها إلى حركتها ، لأن الهمزة إذا كانت أولاً فهي مبتدأة والمبتدأة لا تسهل . والكُتَّاب بَنَوْا الخَطّ في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين : أحدهما : أن التسهيل لغة أهل الحجاز ، واللغة الحجازية هي الفصحى فكان الكتب على لغتهم أولى . والثاني : أنه خط المصحف ، فكان البناء عليه أولى مع أن القياس يقتضيه ، ألا نرى أنا نوافق خط المصحف مع مخالفة القياس في مواضع كالصلاة ، والزكاة ، فهذا سبب أن كتبت أولاً على صورتها التي وضعت لها ، وهي صورة الألف الساكنة بأي حركة تحركت ، والتي هي حشو ، وهي ساكنة ، ولا تكون إلا بعد متحرّك [٢/٢٣٤] . تكتب حرفاً من جنس الحركة التي قبلها ، لأنها تبدل به ، فتكتب ألفاً في نحو : رأس ، ويأس ، وكأس ، وياء في نحو : ذئب ، وبئر وواواً في نحو : مؤمن ، وجؤنة ، وبؤس ، ويؤمن .

والتي هو حشو وهي متحركة بعد ساكن تكتب حرفاً من جنس حركتها سواء كان ذلك السّاكن صحيحاً أو حرف علة ، لأنها تسهل على نحوه ، فتكتب ألفاً في نحو : « مرأة » و « كمأة » ، و « سأل » ، و« هيآت » . وسوآت[1] ، وياء في نحو: يسْم ، وسائل وواواً في نحو : التساؤل ، وأبؤس ، ويلؤم ، هذا ما ذكره الأكثرون .

وقد تحذف في حالة الفتح بعد الألف نحو : سَال كراهة اجتماع ألفين في الخطّ .

واختار ابن مالك فيما يخفف بالنقل حذفها مطلقاً ، وألاّ تثبت لها صورة في الخط وذلك فيما إذا كان الساكن قبلها صحيحاً نحو : يسْم ، وتسْم ، ويلْم ، أو ياء أو واواً نحو : هيئة ، وسوءة ، فلم يبق عنده مما يكتب بحرف إلاّ التّالية للألف نحو : سائل ، والتساؤل . ومشى على ذلك الزّنجانيّ في « شرح الهادي » ، وكذا أبو حيّان ،

(١) وهيآت ، وسوآت ، سقطتا من أ .

فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة : والأحسن والأقيس ألاّ تثبت لها صورة في الخطّ لا في التّحقيق ، ولا في الحذف و النقل . قال : ومنهم من يجعل صورتها الألف على كل حال ، وهو أقل استعمالاً ، ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها إلاّ إن كان بعدها حرف علّة زائد للمدّ نحو : مسئول ، ومسئوم فلا يجعل لها صورة . ومنهم من يجعل لها صورة ، وذلك للفرق بين المهموز وغيره ، مثل : مقول ، ومصوغ .

قال أبو حيّان : وإذا كان مثل « رءوس » يكتب بواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمز والواو ، فهذا أحرى . قال : وقد كتب الموؤدة بواو واحدة في المصحف ، وهو قياس ، فان الهمزة لا صورة لها ، فتبقى واوان ، ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف إحداهما ، فلذلك كتبت واحدة إلا أنه قد يختار في غير القرآن فيه أن يكتب بواوين ، لأنه قد حذف من الكلمة ، في الخط حرف ، فيكره أن يحذف غيره ، انتهى .

والتي هي حشو ، وهي متحرّكةٌ بعد متحرّك تكتب حرفاً على نحو ما تسهّل فإن كانت مفتوحة بعد فتح كتبت ألفاً نحو : سأل ، فإن [1] كان بعدها ألف نحو : مآل ، ومآب ، فقيل : تحذف ولا صورة لها ، وقيل : تكتب ألفاً ويجتمع ألفان ، وإن كانت مفتوحة بعد كسرة كتبت ياء نحو : « مئر » [2] ، وبعد ضم كتبت واواً نحو : جؤن ، وإن كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كسيْم ، ومِئين .

فإن كان بعدها في الحالين ياء كلئيم ، ومئين فقيل : تحذف ، ولا صورة لها ، وقيل : تجعل لها صورة ، ويجتمع ياءان .

وإن كانت مكسورة بعد ضمّ نحو : دُئل ، وسُئِل ، فصُورتها الياء على مذهب سيبويه ، والواو على مذهب الأخفش .

---

(١) « فإن كان بعدها ألف نحو مآل » سقط من أ .

(٢) مسْر ككتف ، وعنب : « مفسد » .

وإن كانت مضمومة بعد فتح أو ضمّ كتبت واواً كلؤُم ، ولؤُم جمع لؤُم كصبُر جمع صَبُور .

فإن كان بعدها في الحالين واو كلؤوم ، ورءوس ، فقيل: تحذف ولا صورة لها ، وقيل : تجعل لها صورة ، ويجتمع واوان .

وإن كانت مضمومة بعد كسر نحو : « مئُون » جمع « مائة » كتبت بواو على مذهب سيبويه ، وبياء على مذهب الأخفش .

والمتطرّفة بعد ساكن إن كان صحيحاً حذفت الهمزة ، وألقيت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخطّ ، لا في الرفع ، ولا في النصب ، ولا في الجر نحو : خبء ، ودفء ، وجزء .

وقيل : إن كان ما قبلها الساكن مفتوحاً فلا صورة لها، وإن كان مضموماً فصورتها الواو ، أو مكسوراً فصورتها الياء مطلقاً فيهما . وقيل : في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة ، فيكتب الجزء ، والدفء بالواو في الرفع ، وبالألف في النّصب ، وبالياء في الجرّ على حسب حركة الهمزة .

وإن كان شيء من ذلك منصوباً منوّناً ، فيكتب بألف واحدة ، وهي البدل من التنوين وقيل : يكتب بألفين أحدهما : صورة الهمزة ، والأخرى البدل من التنوين ، وقد شمل المسألتين والخلاف فيهما قولي : حذفت في الأصحّ .

وإن كان السّاكن معتلاً ، فإن كان زائداً للمدّ ، فلا صورة لها نحو : ينبيء، ووضوء ، وسماء . فإن كان ما فيه الألف كسماء منوّناً منْصُوباً ، فكتبه جمهور البصريين بألفين : الواحدة حرف علة ، والأخرى البدل من التنوين . وبعضهم [1] والكوفيون بواحدة ، وهي حرف العلة التي قبل الهمزة ، ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة .

(١) من قوله : « وبعضهم والكوفيّون بواحدة » إلى قوله : « من التنوين صورة » سقط من أ .

قال أبو حيّان : واتّفق الفريقان عـلى أنه ليس للهمزة صورة ألف في ذلك فإن اتصل ما فيه الألف بضمير مخاطب أو غائب فصورة الألف واو رفعاً نحو : هذه سماؤك [٢/٢٣٥] ، وياء جرّاً نحو : سمائك ، وبألف واحـدة هي ألف المدّ نصباً نحو : رأيت سماأك .

وإن كان ما فيه الياء والواو منوّناً منصوباً بألف واحدة هي البدل من التنوين نحو : رأيت نبيئاً ووضوأ ، وإن كان غير زائد للمد فتسهيله بالحذف والنقل ولا صورة لها في الخطّ .

والمتطرّفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو : يَقْرَأ ، ويُقْرِىء ، ويوضُوء . وهذا امرُؤ ، ورأيت أمرأ ، ومررت بامرىء .

فإن كان منوّناً منصوباً ، فقيل : يكتب بألفين ، وقيل : بواحدة .

قال أبو حيّان : وهو الأولى . وقيل : إن كان ما قبلها مفتوحاً فبالألف نحو : لن يقرأ إلا أن تكون هي مضمومة فبالواو نحو : يكلؤ ، أو مكسورة فبالياء نحو : من « المكلِىء » . وإن كان ما قبلها مضموماً فبالواو نحو : هذه الأكْمُؤ ، ورأيت الأكمُؤ ، إلا أن تكون هي مكسورة فبالياء نحو : من « الأكمِيء » إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء ، وبالواو إن قلنا بإبدالها واواً .

وإن كان ما قبلها مكسوراً فبالياء نحو : لن يُقْرِىء ، ومن المُقْرِىء إلا أن تكون مضمومة فبالواو ، إن قلنا بالتّسهيل بين الهمزة والواو ، وبالياء إن قلنا بإبدالها ياء ، وعلى الأوّل إن اتّصل بها ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها إذا لم يتصل بها ضمير ، وقيل : إن انضمّ ما قبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة قبلها .

وإن انفتح وانفتحت ، أو سكنت فبالألف نحو : لم يقرَأه ، ولن يقرَأه ، أو

انضمت فبالواو نحو : هو يقرَوؤُه ، هذا ما قرّره أبو حيّان أولاً ، ثم حكى قول التسهيل : أنه إذا اتصل بالهمزة الأخيرة. بعد فتحة أو ألف ضمير متّصل، فإنها تعطى ما للمتوسّطة ، وقال : لأنها حينئذ كأنها لم تقع أخيراً ، إذ لا يوقف عليها . ولا يبتدأ بذاك الضّمير ، قال : وقد أحال ابن مالك حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة . وقد ذكر في المتوسّطة أنها تصوّر بالحرف الذي يؤول إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً ، قال : فعلى هذا يكتب : يقرأ بالألف ، لأنها قد تخفف بإبدالها ألفاً ، وبالواو ، لأنها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها ، ويكتب : « ما أنا » و « ماؤك » ، و « يمائك » بالألف والواو ، والياء ، لأنها قد تخفف بجعلها بين بين لا بالإبدال .

وقيل : إذا كان ما قبلها مفتوحاً واتّصل بها الضّمير . فكما لم يتّصل يعني أنها تكتب بألف نحو : هذا نباك ، ورأيت نباك ، وعجبت من نباك كحالة لو لم يتّصل به ضمير .

قال أحمد بن يحيى : إذا انفتح ما قبل الهمزة فبالألف ما لم يضف ، فإن أضفته كتبته في الخفض بياء نحو : من نبئه ، وفي الرّفع بواو ، وفي النصب بألف . قال : وربما أقرّوا الألف ، وجاءوا في الرّفع بواو بعدها ، وبياء في الخفض ، ولا يجمعون في النصب بين ألفين ، فيقولون : كرهت خطاأه ، وأعجبني خطاؤه ، وعجبت من خطائه . والاختيار مع الواو والياء أن تسقط الألف ، وهو القياس . فأمّا الألفان فإن العرب لم تجمع بينهما ، ولذلك كتبوا : أخطأ ، وقرأ ، بألف واحدة ولو كتبت بألفين كان ها هنا أوثق ليفرق بين الواحد والتثنية إلا أنهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام ، أو بعده عليه . اهـ .

[حذف همزة الوصل]

وتحذف همزة الوصل خطاً في مواضع :

أحدها : إذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء ، نحو : « فأتِ » . و « أتِ » ، وعليه كتبوا : « وأمر أهلك » [١] . والسبب في الحذف أنها لو أثبتت لكان جمعاً بين ألفين : صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي الاتّصال بما بعدهما ، لا يوقف عليهما دونه ، وهم لم يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم إلاّ على خلاف في المتطرّفة ، لأن الأطراف محل التغييرات والزّيادة ، فلو لم يتقدّمها شيء أصلاً أثبتت كقولك في الابتداء : « ائذن لي » . « اؤتمن فلان » . وكذا لو تقدّمها غير الواو والفاء نحو : « ثم ائتوا » [٢] . « الذي أؤتمن » [٣] . « من يقول ائذن لي » [٤] .

أو تقدّمها الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو : « واضرب » ، « فاضرب » .

الثّاني : إذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة نحو : « اسمك زيد أم عمرو » ؟ ، و « اصطفى زيد أم عمرو»؟ ، فإن كانت مفتوحة نحو : أصطفى البنات [٥] . « آلذكَرين حرّم » [٦] فكلام ابن مالك يقتضي الحذف أيضاً .

قال أبو حيّان : وهو شيء ذهب إليه أحمد بن يحيى ، قال : والذي عليه أصحابنا أنه يكتب بألفين ، إحداهما ألف الوصل ، والأخرى ألف الاستفهام . قال أحمد بن يحيى : العرب تكتفي بألف الاستفهام عن ألف الوصل في الألف واللام من الخطّ .

---

(١) سورة طه ١٣٢ .
(٢) سورة طه ٦٤ .
(٣) سورة البقرة ٢٨٣ .
(٤) سورة التوبة ٤٩ .
(٥) سورة الصافات ١٥٣ .
(٦) سورة الأنعام ١٤٣ .

وأما اللفظ فعلى التطويل . وإثباتها مثل : آلذّكرين[1] ، « آلله » . وكأنهم [٢/٢٣٦] اكتفوا بصورة عن صورة لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها ، ولم يحذفوا في اللفظ لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام . انتهى .

أما ألف القطع إذا وقعت بعد همزة الاستفهام فإنها لا تحذف بل تصوّر بمجانس حركتها ، لأنها حينئذ تسهّل على نحوه ، فتكتب ألفاً في نحو : « أأسجد » ، وياء في « ائنك » ، وواواً في أؤنزل . وجوّز الكسائي ، وثعلب الحذف في المفتوحة، فتكتب : أسجد بألف واحدة غير أن الكسائي قال : المحذوف ألف الاستفهام ، وثعلب قال : المحذوفة الثانية .

وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بألف نحو أإنّك ، أأنزل .

الثالث : من لام التعريف إذا وقعت بعد لام الابتداء ، أو لام الجر نحو : « وللدّار الآخرة »[2] . « للذين أحسنوا »[3] وكان قياسها الإثبات كما كتبوها في لابْنُك قائم ، ولابْنك مال . وسبب حذفها خوْف التباسها بلا النّافية .

وزعم الفراء أنّ سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخطّ لأن اللام مثل الألف ، واجتماع الأمثال يستثقل لفظاً فكذلك خطّاً . وزعم بعضهم : أن سببه في لام الجرّ شدة اتصالها بما بعدها ، فكأنهما كلمة واحدة ، وهمزة الوصل لا تكون حشواً .

وزعم بعضهم أن الألف لا تحذف مع لام الابتداء فرقاً بينها وبين لام الجر .

ولو وقع بعد اللاّم ألف وصل بعدها لام من نفس الكلمة ، كتبت الألف على الأصل نحو : جئت لالتقاء زيد ، فإن أدخلت الألف واللام وأدخلت لام الجر حذفت

---

(١) سورة الأنعام ١٤٣ .

(٢) سورة الأنعام ٣٢ .

(٣) سورة يونس ٢٦ .

همزة الوصل ، فكتبت للالتقاء ..

الرابع : من أول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وكان القياس أن يكتب « باسم » بالألف ، كما يكتب بابن ، لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولا تحذف في غير البسملة .

من أنواع التسمية نحو : باسم الله بدون الرّحمن الرحيم ، و « باسم ربك »[1] . وزعم بعضهم : أنها لم تحذف في البسملة أيضاً ، وإنما كتبت على لغة من يقول : سم الله ، والأصل : بسم الله ، ثم خفف على حدّ قولهم في إبل : بل . والتزم التخفيف .

قال أبو حيّان : والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة ، إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف في جميع المواضع وليس كذلك .

وزعم الأخفش : أن سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها ، فكأنها والاسم شيء واحد .

وجوز الفرّاء حذفها من « باسم الله مجراها ومرساها [2] » وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لأنهما كانا معها ، فحذفا للاستعمال .

وجوز بعضهم : حذفها من « بسم الله » ، وإذا لم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط الاّ تكون الإضافة إلى الله ، وألاّ يكون للباء تعلّق بـــه في اللفظ . وألا يكون قبلها كلام . فإن فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو : « باسمٌ ربك ، تبركت باسم الله ، أبدأ » باسم الله .

وجوّز الكسائي حذفها ، ولو أضيف الاسم إلى الرّحمن أو القاهر .

وقال الفرّاء : هذا باطل ؛ لا يجوز أن يحذف إلا مع الله لأنها كثرت معه ، فإذا عدّوْت ذلك أثبتّ الألف ، وهو الصّواب .

الخامس : من « ابن » الواقع بين علمين صفة مفرداً سواء كانا اسمين أم كنيتين . أم لقبين ، أم مختلفين ، نحو : هذا زيد بن عمرو ، هذا أبو بكر بن أبي عبد الله ، وهذا بطة بن قُفَّة . ويتصور في المختلفين ستة أمثلة . وحكى أبو الفتح عن متأخري

(١) سورة العلق ١ . (٢) سورة هود ٤١ .

الكتاب : أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت . قال : وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم ، لأن حذف التنوين مع المكنّى كحذفه مع الأسماء وإنما هو لجعل الاسمين اسماً واحداً ، فحذفت الألف ، لأنه توسّط الكلمة . اهـ .

وقال أبو حيان : الألف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التّنوين ، وهو يحذف مع المكنّى مثل ما يحذف مع الأسماء الأعلام قال :

١٨١٩ ــ فلم أَجْبُن ولم أنكل ولكــن يَمَمْتُ بها أبا صَخْرِ بنَ عمرو [1]

قال : وشرط ابن عصفور أن يكون « ابن » مذكراً ، وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من إلحاقهم فلانة بنت فلانة ، بفلان بن فلان .

ولو لم يكن « ابن » صفة ، بل كان بدلاً أو خبراً لم تحذف ألفه .

[أحكام الوصل والفصل]

(ص) : ويوصل مركّب المزج ، وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل ، وعلامات الفروع ، وما ملغاة أو كافة ، ولو في قلما في الأصح ، وكلما إن لم يعمل فيها ما قبلها ، واستفهامية بعن ، ومن وفي لا بموصولة في الأصحّ ، وفي نعما ، وبئسما وجهان ، و « من » «بمن» لا «بعن» مطلقاً في الأصحّ ، واستفهامية « بعن » لا مع « مع » ، و «إن» « بلا » . وفي « أن » ، و « كي » خلف . وتحذف [٢/٢٣٧] نون ذي النّون ، ولا توصل لن ، ولم ، وأم ، وشذ وصل « ويكأنه » و « يلمه » ، ونحو : « يومئذ » ، و « ثلاثمائة » .

(ش) : النوع الثاني : أحكام الوصل والفصل ، فالأصل فصل الكلمة من الكلمة ،

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٨ .

لأن كلّ كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى ، فكما أنّ المعنيين متميزان، فكذلك اللفظ المعبّر عنهما يكون ، وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزاً بفصله عن غيره . وخرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد ، فلا تفصل الكلمة من الكلمة ، وذلك أربعة أشياء :

الأول : المركّب تركيب مَزْجٍ كبعلبَكّ بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد ، وخمسة عشر ، وصباح مساء ، وبين بين ، وحيص بيص .

الثاني : أن تكون إحدى الكلمتين لا يبتدأ بها ، لأن الفصل في الخط يدل على الفصل في اللفظ ، فإذا كان لا يمكن فصله في اللفظ ، فكذلك ينبغي أن يكون في الخطّ ، وذلك نحو الضمائر البارزة ، والمتّصلة ، ونون التوكيد ، وعلامات التأنيث والتثنية ، والجمع ، وغير ذلك مما لا يمكن أن يبتدأ به .

الثالث : أن تكون إحدى الكلمتين لا يوقف عليها ، وذلك نحو باء الجرّ ، ولامه ، وكافه ، وفاء العطف ، والجزاء ، ولام التأكيد فإن هذه الحروف لا يوقف عليها وخرج عن ذلك واو العطف ونحوها ، فإنها لا توصل لعدم قبولها للوصل .

الرابع : ما يذكر من الألفاظ فتوصل ما إذا كانت ملغاة نحو : « ممّا خطاياهم »[1] . « أينما تكونوا »[2] . « فإما تَرَيِنّ »[3] ، و « إنما » و « حيثما » ، و « كيفما » . «وأما أنت منطلقاً انطلقت» ، وإذا كانت كافّة نحو : « كما » ، و « ربما » ، و « إنما » ، و « كأنما » ، و « ليتما » ، و « لعلما » .

واستثنى ابن درستويه والزّنجانيّ ما في « قلّما »، فقالا : إنها تفصل وتوصل بـ « كلّ » إن لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو : « كلما جئت أكرمتك » . « كلّما رُزِقُوا منها من ثَمَرَةٍ رِزْقاً قالوا »[4] بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها ، فإنها تكون حينئذ

(١) سورة نوح ٢٥ وهي قراءة .
(٢) سورة النساء ٧٨ .
(٣) سورة مريم ٢٦ .
(٤) سورة البقرة ٢٥ .

اسماً مضافاً إليه كُلّ نحو : « وآتاكم من كُلّ ما سألتموه »[١] .

وتوصل « ما » الاستفهامية بعن ، ومن ، وفي ، لأنها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصير على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو : « عَمّ يتساءلون »[٢] . مِمّ هذا الثوب . « فيم أنت من ذِكْراها »[٣] .

ولا توصل « ما » الشرطيّة بواحد من الثلاثة . قال أبو حيّان : القياس يقتضي أن تكتب معها مفصولة .

وقال في ما الموصولة مع الثلاثة : ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها تكتب متصلة معها لأجل الإدغام في عن ، ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو : رغبت عما رغبت عنه ، وعجبت عما عجبت منه ، وفكرت فيما فكرت فيـــه .

والثاني : أنها تكتب مفصولة على قياس ما هو من كلمتين ، وهو قول أصحابنا ، وبه جزم ابن عصفور ، وهو أرجح ، لأنه الأصل ولأن عِلّة الوصل الآتية في « ممن » ، وهو التباس اللفظين خطّاً مفقودة في « ممّا » .

والثالث : أن الغالب تكتب موصولة ، ويجوز كتبها مفصولة ، وهو اختيار ابن مـــالك .

وفي « ما » مع « نعم » و « بئس » وجهان ، حكاهما ابن قتيبة : الفصل على الأصل ، والوصل لأجل الإدغام في نعِمّا ، وحملت بئسما عليها ، وقد رسما في المصحف بالوصل .

وتوصل « من » « بمن » مطلقاً سواء كانت موصولة أو موصوفة أم استفهامية أم

---

(١) سورة إبراهيم ٣٤ .

(٢) سورة النبأ ١ . (٣) سورة النازعات ٤٣ .

شرطية نحو : «أخذت مِمّا أخذت منه، وممّن أنت . وممن تأخذ آخذ منه» وإنما وصلت بها ، لأجل اشتباهها خطّاً لو كتبا « من من » فوصلا ، وأدغمت نون من ، وميم من ونزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة ، فلم يجعل لها صورة ، هذا ما قاله ابن مـــالك .

وقال ابن عصفور : توصل الاستفهامية فقط حملاً على أختها « ما » ، ويفصل غيرها على الأصل . قال أبو حيان : وقول ابن مالك أرجح نظراً إلى عِلّة الاشتباه في الخط .

وفي « من » سواء كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية مع « عن » رأيان :

قال ابن قتيبة : تكتب « عمن » متصلة على كل حال لأجل الإدغام كما تكتب « عم » ، و « عما » نحو : « عمن تسأل » ، و « رويت عمّن رويت عنه » و « عمن ترضى أرضى عنه » .

قال أبو حيان : وزعم غيره . أنه لا يؤثر في ذلك الإدغام ، لأنهما كلمتان ، وعليه ابن عصفور ، وأمّا ابن مالك فقال : إن الغالب الوصل ، ويجوز الفصل .

وتوصل « من » الاستفهامية بـ « في » قولاً واحداً نحو : « فيمن تفكر » . وتوصل إن الشرطية بلا نحو : « إلاّ تَفْعلوه »[1] . « إلاّ تَنْصُروه »[2] .

وفي أن الناصبة مع لا قولان : أحدهما أنها تكتب مفصولة مطلقاً . قال أبو حيان : وهو الصحيح ، لأنه الأصل . والثاني أن الناصبة يوصل بها ، والمخففة من الثقيلة يفصل منها ، وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيِّد .

وعلله ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال [٢/٢٣٨] بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه ، والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تَتّصل به ، فحسن الوصل في تلك ، والفصل في هذه خطّاً .

---

(١) سورة الأنفعال ٧٣ .

(٢) سورة التوبة ٤٠ .

وفي « كي » مع « لا » قولان : قال ابن قتيبة : تكتب منفصلة كي لا تفصل كما تكتب « حتى لا تفعل » منفصلة .. وقال غيره : تكتب متّصلة .

وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو : من ، وعن ، وأن ، وإن حذفت نونه للإدغام كما مرّ في الأمثلة .

ولا يوصل « لن » ، و « لم » ، و« أم » بشيء .

وما وقع في رسم المصحف من وصل . « ألن نجمع عظامه » [1] ، « فَإِلَّمْ يستجيبوا لكم[2] » .. «أمّن هو قانت» ! [3] ، فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفاً لما تقدم ، ولما يأتي .

وأمّا « مع » إذا اتصلت بمن ، فإنها تكتب مفصولة ، قاله ابن قتيبة .

قال أبو حيّان : قال بعض شيوخنا : أظن سبب ذلك قلّة الاستعمال ، وإلا فما الفرق بين « مع » وبين « في » .

قال : وقد يمكن أن يفرق بالاسمية ، فإن « في » لا تكون إلا حرفاً و « مع » اسم ، وهي أيضاً تنفصل مما بعدها ، فتقول « معاً » ، فلذلك فصلت بخلاف « في » .

ومما وصل شذوذاً ، وكان قياسه الفصل : « ويكأنه » لأنه مركّب من «وي» بمعنى أعجب ، و « كأنه » ، « وويلمه » ، والأصل : « ويل أمه » ، و « يومئذ » . ونحوه من الظّروف المضافة لإذ « وثلثمائة » ، ونحوه ، وفي حفظي أنّ الوصل خاص بثلاثمائة ، وستمائة فقط . وأظن ذلك في شرح الهادي للزّنجاني ، وليس بحاضر عندي الآن .

---

(١) سورة القيامة ٣ .

(٢) سورة هود ١٤ .

(٣) سوره الزمر ٩ .

[أحكام الزيادة]

(ص) : وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرّفة في ماض ، وأمر ، وفي المضارع رأيان ، لا اسم خلافاً للكوفيّين ، ولا مضارع مفرد مطلقاً خلافاً للكسائيّ ، ولا رفعاً خلافاً للفراء ، وفي مائة ، ومائتين في الأشهر . وواو في أولئك ، وأولوا ، وأولات ، وفي يا أُولَيَّ عند بعضهم ، وعمرو علماً فرقاً من عمر ، ومن ثمّ لم تزد منصوباً.

قال ابن قتيبة : ولا مضافاً لمضمر ، والزنجاني ، ولا مصغراً ، ومعرفاً بأل وقافية .

(ش) : النوع الثالث : أحكام الزيادة ، فتزاد ألف بعد واو الجمع المتطرّفة المتصلة بفعل ماض ، وأمر نحو : ضَرَبُوا ، واضْرِبوا ، ولا تزد بعد غير واو الجمع نحو : يغزو ، ويدعو خلافاً للفراء ، فإنه يجيز أن يلحق في حالة الرفع خاصة ، وللكسائي حالة النصب نحو : لن يغزوا زيد بالألف ، ولن يغزوك بلا ألف فرقاً بين الاتصال والانفصال ، ولا بعد واو الجمع غير المتطرفة نحو : ضَرَبُوك ، واضْرِبُوه ، ولا بعد واو الجمع المتطرّفة المتصلة باسم نحو : « ضاربو زيد » لعدم لزوم هذه الواو . وأجاز الكوفيون لحاقها ، فيكتبون نحو : ضاربوا زيد، وهموا بالألف كما نرى .

وكذا بَنوا زيد [1] بخلاف أبو زيد ، وأخو زيد .

واختلف البصريون في إلحاقها بالمضارع إذا اتّصلت الواو به متطرّفة نحو : لن يضربوا ، فالأخفش يجعله كالماضي ، والأمر في لحاق الألف وبعض البصريين لا يلحقهـــا .

وقد اختلفوا في سبب زيادتها ، فقال الخليل : لما كان وضعها على المدّ ، وعلى ألا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألف ، لأنّ فَصْل صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف .

---

(١) ط فقط : « بنو زيد » من دون ألف .

وقال بعضهم : فصلوا بها بين الضّمير المنفصل ، والضمير المتصل نحو : ضربوهم إذا كان الضمير مفعولاً لم يكتبوا الألف ، وإذا كان تأكيداً كتبوها فرقاً بين الضميرين .

وبترك الألف في خط المصحف في : « وإذا كَالُوهم أو وَزنوهم »[1] استدلوا على أن الضمير مفعول ، وأنه ليس ضمير رفع منفصلاً توكيداً لواو الجمع ، ثم اطردت زيادة هذه الألف في كل واو جمع ، وإن لم يلحقها ضمير .

وذهب الأخفش وابن قتيبة : إلى أنها فصل بها وبين واو الجمع وواو النسق نحو : « كفَروا » ، و « وردُّوا » ، و « جاءُوا » ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها ، هذا هو الأصل ، ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتّصلة بالحرف قبلها نحو : « ضربوا » ليكون الباب واحداً ، ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو : « يدعو » لأنها لاتّصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع ، ولذلك سموا هذه الألف ألف الفَصْل .

وعلّل مذهب الفرّاء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة .

وعلل مذهب الكسائيّ : بأنها زيدت فرقاً بين الاسم والفعل .

وقال بعضهم : فرّقوا بها بين الواو الأصلية ، والواو الزّائدة .

وزيدت ألفاً أيضاً في « مائة » . قال أبو حيّان : وذلك للفرق بينها وبين « مِئة » ، وكانت الزيادة من حروف العلة ، لأنها تكثر زيادتها ، وكانت ألفاً ، لأنها تشبه الهمزة ، ولأن الفتحة من جنس الألف ، ولم تكن ياء ، لأنه كان يجتمع حرفان مثلان ولا واواً لاستثقال الجمع بين الياء والواو [٢/٢٣٩] .

وجعل الفرق في « مائة » دون « مئة » ، إمّا لأن « مائة » اسم ، و « منه » حرف ،

---

(١) سوره المطففين ٣ .

والاسم أحمل للزيادة من الحرف ، وإمّا لأن « المائة » محذوفة اللام ، يدلّ على ذلك : « أمأيت الدراهم » ، فجعل الفرق في « مائة » بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فئة ، و « فية » لعدم كثرة الاستعمال .

وقال محمد بن حرب البصريّ المعروف بالملهم صاحب الأخفش : كانت هذه الألف في مائة أولى منها بمنه ، لأن أصل : مائة : مئية على وزن فعلة من مئيت ، وهمزه تقع مفتوحة في لفظ ألف ، وينكسر ما قبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فألزموها العلّتين جميعاً : الياء للكسرة ، والألف للفتحة ، ولأن العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره . اهـ .

قال أبو حيّان : والدليل على أن الأصل في « مائة » : « مئية » قول الشاعر :

١٨٢٠ – فقلت والمَرْءُ تُخْطِيه مَنِيتُهُ
أَدْنَى عطيّتِهِ إيّاي مِئـات [1]

وضعف الكوفيّون تعليل البصريين بأن « مائة » اسم . و « منه » حرف ، فهما جنسان مختلفان ، والفرق ينبغي أن يجعل في مُتحد الجنس ، يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين « فئة » ، و « فية » ، لاختلافه ، قالوا : وإنما زيدت فرقاً بينها وبين « فئة » ، و « رئة » في انقطاع لفظها في العدد ، وعدم انقطاع « فئة ورئة » ، لأنك تقول تسع مائة ، ولا تقول عشر مائة بل تقول : ألف ، وتقول تسع[2] فئات ، وتسع رئات ، وعشر فئات وعشر رئات ، فلا ينقطع ذكرها به في التعشير ، فلما خالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخطّ .

قال أبو حيّان : وقد رأيت بخط بعض النحاة : « مأة » هكذا بألف عليها همزة ، الهمزة دون ياء .

---

(١) لتميم بن مقبل وقد سبق ذكره عرضاً في الدرر ٢ : ١٣٠ عند الشاهد رقم ٥٧١ .
(٢) في ط : « وتقول في تسع » بزيادة : « في » ، تحريف .

وقد حكى كتب الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حذّاق النحويين منهم الفراء ، روي عنه أنه كان يقول : يجوز أن تكتب الهمزة ألفاً في كل موضع .

وقال ابن كيسان : ومنهم من يكتب الهمزة ألفاً على حركتها في نفسها ، وإن كان ما قبلها مكسوراً .

قال أبو حيان : وكثيراً ما أكتب أنا « مئة » بغير ألف ، كما تكتب « فئة » ، لأن كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة . فالذي اختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة ، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها .

قال : وحكى صاحب البديع : أنّ منهم من يحذف الألف من مائة في الخط .

قال : وأمّا زيادة الألف في مائتين ، ففيها خلاف : منهم من يزيدها ، وهو اختيار ابن مالك ، لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ، ومنهم من لا يزيدها كما لم يزدها في الجمع ، لأن موجب الزيادة قد زال . واتفقوا على أنها لا تزاد في الجمع نحو : مئات ومئون .

وزيدت واو في أولئك ، وأولو ، وأولات . قال أبو حيّان : أما أولئك فتظافرت النّصوص على أنهم زادوا الواو فيها فرقاً بينها وبين إليك ، وكانت الواو أولى من الياء ، لمناسبة ضمّة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين ، وجعل الفرق في أولئك لأن الزيادة في الأسماء أكثر ، ولأن « أولئك » قد حذف منه ألف فكانت الزّيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف .

وزعم الكوفيون: أنّ ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لأن «إلى» قد تستعمل

اسماً : حكوا من كلام العرب : « انصرفت من إليك » ، وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في المتحد الجنس .

قال : وأمّا أُولو وأولات فلم أظفر في تعليله بنص . ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين « أولى » في حالة النصب والجر وبين « إلى » الجارة ، وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجرّ . وحمل التأنيث في أولات على التذكير في « أولى » . قال : وأما في « أُوخَيّ » حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقاً بينها وبين أخي المكبر . وكانت الزّيادة في التصغير ، لأنه فرع ، والفروع أحمل للزيادة، ولأنه قد يغيّر لأجل التصغير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، وكانت واو المناسبة ضمّة الهمزة . وأكثر أهل الخط لا يزيدونها ، لأن التصغير فرع من التكبير ، وليس ببناء أصليّ . أهـ .

وزيدت الواو أيضاً في « عمرو » ، وذلك للفرق بينه وبين « عمر » ، ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر ، لأنه حالة النصب يكتب بألف دون عمر ، فيظهر الفرق .

وكانت الزيادة واواً ، لأنه لا يقع فيها لبس ، إذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم أو ألفاً لالتبس المرفوع بالمنصوب، وجعلت في عمرو ، ولأنه أخف من « عمر » من جهة بنائه على فُعَل . ومن جهة انصرافه .

وذكر ابن قتيبة [1] .. [٢/٢٤٠] .

[أحكام الحذف]

(ص) : وحذفت لام التعريف من موصول إلا اللّذان ، وفي الليل ، والليلة . قيل : واللطيف وجهان . ومما اجتمع فيه ثلاث لامات ، والألف من الله ، وإله ، والرحمن ، والحارث علماً ما لم يجرّدا ، والسّلام عليكم ، وعبد السّلام ، وسبحان

(١) بعد قوله : « وذكر ابن قتيبة » إلى قوله : « حذفت لام التعريف » بياض بالنسخ الثلاث .

الله ، وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة ما لم يلبس ، أو يحذف شيء ومن ملائكة وسموات ومفاعل ، ومفاعيل إن أمن ، قيل : ولم يؤدّ إلى مثلين ، وفاعلات وفاعلين غير ملبس ، ولا مضاعف ، ولا معتلّ لام .

ومن : ذلك وأولئك ، وثلاث ، وثلاثة ، وثلاثين ، وثمانية وثماني ، وفي ثمانين وجهان ، ولكن ، ولكنّ ، وهاء مع الله ، والإشارة خالية من الكاف إلا تا ، وتى ، ومضمر أوله همزة ، وقيل : هي المحذوفة ، وياء مع همزة لا كآدم ، وقيل : هي المحذوفة ، قيل : ومع غيرها وأحد ليّنين متماثلين ما لم يلبس ، وجوز ابن الضائع كتابة واويـــن .

(ش) : النوع الرابع : أحكام الحذف ، فتحذف لام التعريف من الذي وجمعه ، وهو الذين ، ومن التي وفروعه ، وهو للتثنية والجمع نحو : اللّتان ، واللّتين واللاّتي ، واللاّئي كراهة اجتماع مثلين في الخط . وتثبت في مثنّى الذي خاصة ، وهو : اللذان ، واللذين فرقاً بينه وبين الجمع ، ولم يثبت في مثنّى التي ، لأنه لا يلتبس بجمعه .

وقال أحمد بن يحيى : كتبوا « اللاتي » ، و« اللائي » : «اللّتى »[1] ، و « التّي» ، وأسقطوا لاماً من أولها ، وألفاً من آخرها ، وهذا للاستعمال ، لأنه يقل [2] في الكلام مثله ، ويدل عليه ما قبله وما بعده ، ولو كتب على لفظه كان أوثق . أ هـ .

قال أبو حيّان : وكلامه يدلّ على حذف اللاّم من أوله ، والألف من آخره معاً : والذي عهدناه في الكتاب أنه لا تحذف الألف لئلا يلتبس بالمفرد .

قال : فإن قلت اللام ألزم في الله ، فهلا حذفت ؟ قيل : لما حذفت الألف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بـ « إله » ، لأن ألفه تحذف .

---

(١) في ط : « والّى » بواو ، والوجه حذفها .

(٢) في ط « فقل » مكان : « يقل » . تحريف .

وفي اللّيل والليلة وجهان : الحذف والإثبات والقياس كتبه بلامين ، والحذف أجود ، لأن فيه اتباع خط المصحف .

قال أبو حيّان : وزاد أحمد بن يحيى : « اللطيف » فعده مع الليل والليلة فيما كتب بلام واحدة ، قال : لأنه عرف فاستخف .

قال : وكتبوا : اللهو ، واللعب واللحم بلامين ، ولو كتب بلام لجاز .

وتحذف لام التعريف أيضاً مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو : « لله » ، « لِلّسان » ، « للدّار » .

وتحذف اللام من اسم « الله » ، وكان القياس إثباتها كما في اللاّم ، لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرّفات التي لا تجوز إلا فيه ولأنه لا يلتبس ، إذ لا مشارِك في هذا الاسم ، ولكثرة الاستعمال فهذه أشياء تحسن الحذف .

وأما قولهم : « لاه أبوك » ، يريدون : لله أبوك فإنهم كتبوه بالألف ، لأجل ما حذف منه من حرف الجر ، والألف ، واللام ، ولا يرد ذلك على عبارة المتن ، لأنه خص فيه الحذف بلفظ الله .

ويحذف أيضاً من « إله » ، ومن « الرحمن » لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس .

وشرطه ألا يجرّد من الألف واللام ، فإن جرد منها كتب بالألف [1] نحو : « رحمان الدنيا والآخرة » .

وحذفت أيضاً من « الحارث » علماً لكثرة الاستعمال بخلافه صفة ، وشرطه أيضاً : ألا يجرد من الألف واللام ، فإن جرّد منها كتبت بالألف نحو : حارث لئلا يلتبس يَحْرِث علماً [2] . واللّبس مع اللام مفقود ، لأنها لا تدخل على كل علم .

(١) ط : « كتب بالألف واللام » بزيادة « اللام » . تحريف .
وما بعد « الألف » سقط من أ إلى قوله : « نحو حارث » .

(٢) : أ ، ب : « بحرب » بالباء في آخره تحريف .

وحذفت أيضاً من « السلام عليكم » ، و « عبد السلام » ، ومن « سبحان الله » بخلاف سبحاناً منكّراً . والعِلّة في الثلاثة ، وفي جميع ما يأتي كثرة الاستعمال .

وحذفت أيضاً مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كمالك ، وصالح ، وخالداً أم عجمية كإبراهيم واسماعيل وإسحاق ، وهرون ، وسليمـــان .

قال أبو حيان : وذكر بعض شيوخنا : أن إثباتها في نحو : صالح ، وخالد ، ومالك جيد . وكذا قال أحمد بن يحيى : أنه يجوز فيه الحذف والإثبات ، ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كحاتم ، وجابر ، وحامد ، وسالم ، وطالوت ، وجالوت وهاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون ، ويأجوج [1] ، ومأجوج ، وقد حذفت في بعض المصاحف من هاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون ولا من الصفات « كرجل صالح » ، « ورجل مالك » ، ولا مما لم يزد على ثلاثة « كأوس بن لأم » ، و « ابن دأب » ، و « سامة » ، و « هالة » ، ولا مِمّا[2] حذف منه شيء آخر « كاسرائيل » حذفت إحدى يائيه ، و « داود » حذفت إحدى واويه ، ولا إذا خيف اللبس كعامر ، وعباس ، لو حذف لالتبس بعمر ، وعبس .

وحذفت أيضاً « من ملائكة » ، لأنه لا يلابسه لفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضاً من [٢٤١/٢] مفاعل ، ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كمحريب ، وتمثيل ، وشيطين ، لأن مفردها محراب ، وتمثال ، وشيطان بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالألف لئلا يلتبس بدرهم .

قال أبو حيّان : ويجوز الإثبات فيما لا يلتبس أيضاً ، وهو أجود قال : وشرط

---

(١) من قوله : « ويأجوج » إلى قوله : « ولا من الصفات » سقط من أ .

(٢) ط : « ومما » من دون « لا » . تحريف .

بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطاً آخر ، وهو ألاّ تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو : سكاكين ، ودكاكين ، ودنانير ، فلا تحذف الألف لئلا يجتمع مثلان في الخط ، وهو مكروه ككراهته في اللفظ .

وحذفت أيضاً من فاعلات أي مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السّالم نحو : صالحات ، وعابدات ، وذاكرات ، ومنه سموات ، وإن لم يكن على وزن فاعلات ، فلذا صرّحت به في المتن ، وحمل جمع المذكر السّالم على جمع المؤنث . وإن لم يكن فيه ألفان [1] نحو : « الصالحين » ، و «القانتين» و « الظالمين » ، و « الكافرين » ، و « الخاسرين » .

وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس ، ولا مضاعف ، ولا معتلّ اللام ، فلا يحذف من نحو : الطّالحات لإلباسه بطلحات ، ولا من نحو : حاذرين لإلباسه بحذرين ، وهما مختلفان في الدّلالة ، ولا من نحو : شابات والعادّين ، لأنه بالإدغام نقص في الخطّ ، إذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلاً واحداً ، ولذلك كتبوا في المصحف : « الضّالّين » [2] ، و « العادّين » [3] بالألف ، ولا من نحو : راميات ، والرّامين لأنه حذف من الرّامين لام الفعل ، وحملت عليه : الرّاميات ، وإن لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من الصّالحين والصّالحات ، وإن لم يكن فيه ألفان ، وهذا من تعاكس النظائر [4] والتعارض حيث حمل الإثبات في المؤنث على الإثبات في المذكّر ، كما حمل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث .

وحذفت أيضاً من علم في آخره الألف والنون كسُفيْن ومرون ، وعثمن. وما أشبهه في كثرة الاستعمال ، نبّه عليه أبو حيّان ، وهو داخل في مسألة الأعلام الزائدة على ثلاثة .

---

(١) كلمة : « ألفان » سقطت من أ .

٢) سورة الفاتحة ٧ . (٣) سورة المؤمنون ١١٣ .

(٤) كلمة « النظائر » سقطت من أ .

وحذفت أيضاً « من ذلك » ، « وأولئك » بخلاف « ذا » وأولا مجرّدين من حرف الخطاب ، و « هذاك » ، وهو لائك مقروناً بحرف الخطاب وها التنبيه .

ومن « ثلث » و « ثلثه » بخلاف « ثلاث » المعدول فإنه لم يكثر كثرتهما ، ولأنه لو حذف منها لالتبس بثلث .

ومن ثَلثَين ، وثمنية وثمنى بإثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الألف فراراً من توالي الحذف وكثرته .

وفي ثمانين وجهان : الإثبات ، لأنه حذفت منه ياء المفرد ، والياء الموجودة فيه ياء إعراب ، والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لأنهما لا يجتمعان ، فكأن الياء موجودة إجراء للمعاقب مجرى المعاقب ، والإثبات اختيار ابن عصفور ، وثمانون بالواو حكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين .

وحذفت أيضاً من « لكنْ » ، و « لكنّ » ، ومن ها التنبيه مع الله نحو : ها لله لأنه لم يستعمل إلا معه ، فكأنه حرف واحد . ونصّ أحمد بن يحيى على أن المحذوف همزة الله .

وتحذف أيضاً ألف « ها » مع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو : « هذا » ، و « هذه » ، و « هؤلاء » ، لكثرة استعماله معه ، حتى صار كلفظ مركّب بخلاف المتصل بالكاف ، فإنه يجب فيه الإثبات نحو : « ها ذاك » ، وكذا ها المتصلة « بتا » ، و « تى » تكتب بالألف نحو : هاتا ، وهاتى ، وهاتان .

وتحذف أيضاً ألف ها مع مضمر ، أوله همزة نحو : هأنتم ، هأنا ، هأنت ، بخلاف « نحن » .

قال أحمد بن يحيى ، قال الكسائي في : هأنتم وهأنا حذفوا ألف ها ، وليس بشيء ، إنما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها في ها نحن ، فدل على أن المحذوفة في : هأنتم

(١) من قوله : « هأنتم » إلى قوله : « ها نحن » سقط من أ .

وهأنا [١] همز الثانية لا الأولى ،

وحذفت أيضاً من ياء التي للنداء المتصلة بهمزة ليست كهمزة « آدم » سواء كانت قطعاً نحو : يإبراهيم يإسحق . أو وصلاً نحو : يابن آدم كراهة اجتماع ألفين .

قال أبو حيّان : ونص أحمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة ، لا ألف ، يا ، وهو خلاف قول ابن مالك .

وأمّا نحو آدم فلم تحذف ألف يا معه ، لأنه حذف منه الألف المبدلة من فاء أفعل ، فلم يجمعوا عليه حذف ألفين [٢] .

قال أبو حيّان : ومفهوم كلام ابن مالك ، أنه لا يجوز الحذف في « يا جعفر » ، و « يا زيد » ، لأنه لم يتصل بهمزة .

ونصّ أحمد بن يحيى على أنه يجوز في مثل ذلك الإثبات والحذف ، كأنهم جعلوا يا مع ما بعدها شيئاً واحداً ، أقاموا يا مقام الألف واللاّم بدليل أنهم لا ينادون بـ « يا » ، هي فيه [٣] فلذلك حذفت الألف .

وتحذف إحدى ليّنين متماثلين « كآدم » ، و « آمن » ، و « آل » ، و « اسرائيل » ، و « نبي » ، « وداود » ، و « طاوس » . و « يَسْتَوُن » و « يلون » ، و « يأوا » إلى الكهف . « وجاؤا » ، « وباؤا » ، و « شاؤا [٤] » ، كذا جزم به ابن مالك بشرط ألاّ يلبس « كقرء » [٢٤٢/٢] حذراً من التباس المثنى بالمفرد ، و « قارين » حذراً من

---

(١) « وهأنا » سقطت من أ .

(٢) أ فقط « العين » مكان : « ألفين » .

(٣) ط : « ما هما فيه » . تحريف .

(٤) في ط رسمت الكلمات : جاؤا — ياؤا — شاؤا — بهمزة فوق الواو وفي أ ، ب : « جاوا — باوا — شاوا » بحذف الهمزة .

التباس المثنى بالجمع و « قؤول » ، و « صؤول » حذراً من التباسه « بقول ، وصول » .

قال أبو حيّان : ولم يبين أيهما المحذوفة . فالقياس يقتضي أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة .

قال : وجوز بعضهم كتابة الواوين على الأصل ، واختاره ابن الضائع ، والقياس خلافه كراهة اجتماع المثلين .

ولو اجتمع ثلاث متماثلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضاً واحد نحو : يا آدم ، ومساآت ، وبراآت ، والنبيِّين ، ونجبيين . « ليسؤوا » ، و « مسوؤن » .

• • •

[أحكام البدل]

(ص) : وتنوب الياء عند الجمهور عن ألف مختوم بها اسم أو فعل ثالثة مبدلة من ياء ، أو رابعة فصاعدا مطلقاً ما لم تل [1] ياء في غير « يحيى » علماً ، قيل : أو غيره ، فإن وليها ضمير متصل أو تاء فقولان . والأصحّ في كلا وكلتا الألف إلا لدى، وعلى الأول إن نوّن فثالثها .

قال سيبويه : المنصوب بألف وغيره بياء ، وتعرف الياء بالتثنية والجمع والكسرة ، والإسناد إلى الضمير ، والمضارع ، وكون الفاء أو العين واواً ، ولا يكتب بالياء مبنيّ غير متى ، ولا حرف غير بلى ، وإلى ، وعلى ، وحتى إلا موصولة بـ « ما » استفهاميّة .

(ش) : النوع الخامس : أحكام البدل ، فتكتب كل ألف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياءً نيابة عن الألف ، سواء كان أصلها الياء أم الواو ، أم كانت زائدة لإلحاق أو لتأنيث أو لغير ذلك « كحُبلى » ، و « ملهى » ، و « مغزى » ،

(١) ط : « ما لم تلي » بإثبات الياء . تحريف .

و « أعطى » ، و « يخشى » ، و « الخوزلى » ، و « اقتضى » ، و « اعترى » ، و « يختشى ، و « مستقصى » ، و « استقصى » ، و « يستقصى » ، و « قبعثرى » ، إلاّ أن تكون تالية لياء « كدنيا » ، و « محيا » ، و « أحيا » ، و « خطايا » ، و « استحيا » إلا « يحيى » علماً ، فإنه يكتب بالباء فرقاً بين « يحيى » الاسم وبين « يحيا » الفعل . وألحق المبرد « بيحيى » كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بـ « أعيا »[1] ، فكتب بالياء .

وألحق أيضاً أبو جعفر النحّاس كل علم منقول من الاسم « كروايا » علماً فكتبه بالياء فرقاً بينه وبين « روايا » الجمع ، كما فرقوا بين « يحيى » العلم ، والفعل .

والجمهور كتب الجميع بالألف .

فإن اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف . منهم من يكتبه بالياء ، ومنهم من يكتبه بالألف نحو : ملهاك ، ومستدعاه . كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجح شيئاً .

قال أبو حيّان : واختيار أصحابنا كتبه بالألف إذا اتصل به ضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثياً أو أزيد إلا « إحدى » خاصة ، فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو : « أحدبهما » كحالها دون الاتصال .

واختلفوا إذا اتصل بتاء تأنيث تقلب في الوقف .

فذهب البصريّون : إلى أنها تكتب ألفاً لتوسطها ، وأجاز الكوفيّون كتبها ياء ، ولم يعتدوا بتاء التأنيث ، وسواء في ذلك أيضاً الثلاثيّ ، والأزيد .

هذا كله تفريع على القول المصدر به ، وهو الأشهر .

وحكى ابن عصفور . أن الناس زعم أنه لا يكتب كل ما تقدّم ذكره إلا بألف

---

(١) من قوله : « باغيا » إلى قوله : « كروايا » سقط من أ . وفي النسختين ب ، ط « بأغيا » بالغين ، ولعل الصواب : « أعيا » بالعين وانظر القاموس : « عبى » .

أبداً ، وكذا الثّلاثيّ الآتي . كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل : رداء ، وكساء ، لا تكتب أبداً إلا على صورتها ، لا على أصلها .

وردّه ابن عصفور بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال «كرحيان» ، و « رميت » ، فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك ، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع .

وقال ابن الضّائع : هذه الحكاية بعيدة جداً عن الفارسي بل مراده أنه القياس . قال : وللفارسي أن يقول : إن كانت العلة الرجوع إلى الياء في بعض المواضع ، فلتكتب المنقلبة عن الواو واواً لرجوعها إليها في بعض المواضع ، وإن كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة ، بل الأولى أن يقال للفارسيّ : فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالإمالة ، فحمل الخطّ فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين .

وقال أبو حيّان : في المسألة ثلاثة مذاهب : مذهب الجمهور ، ومذهب الفارسيّ ، والثالث : أنه لا تلزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء ، وهو الاختيار . ويجوز أن تكتب بالألف وذلك قليل . قال : وقد رأيت بخط بعض النحويين ، وهو عيسى الملطي « عيسا » بالألف في كتاب قرىء عليه .

وأما الألف الثالثة فمذهب الجمهور أنها إن كانت مبدلة من ياء كتبت أيضاً ياء نحو : « رحى » ، و « رمى » .

وإن كانت مجهولة الأصل « كخسا » ، أو كانت مبدلة من واو كعصا وغزا [1] ، كتبت بالألف .

ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم [٢/٢٤٣] أنه لا يكتب شيء بالياء . وقول

(١) ط : « كخساء » وكذلك عصاء ، وغزاء كله بالهمزة .
صوابه من أ ، ب ، والأسلوب .

الكسائي : أنّ ما كان من الفعل عينه همزة نحو : « شاء » ، فإنه يجوز أن يكتب بالياء ، وإن كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين . وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل ، فإنه يكتب بالياء أبـــداً . وإن كان من ذوات الواو نحو « الكُبَى » . والبصريون لا يجوّزون شيئاً من ذلك .

ومذهب البصريين في « كلا » أن يكتب بالألف ، لأن ألفها منقلبة عن واو ، ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدي ، فإنه يكتب بالياء .

وكتبت على الأول « كلتا » بالألف حملاً على « كلا » . وكان القياس أن تكتب بالياء لأن ألفها رابعة .

ويعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب في التثنية نحو : رحى ورحيان ، أو في الجمع بالألف والتاء نحو : « حصى ، وحصيات » ، أو في المرة نحو : « رمى : رمية » . أو في الإسناد إلى الضمير نحو : « رميت » ، أو في المضارع نحو : يرمى .

ويكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو :هوى ، وروى ، ووفى ، ووعى .

ولا يكتب اسم مبنيّ بالياء إلا « متى » لإمالتها .

ولا شيء من الحروف بالياء إلا « بلى » لإمالتها أيضاً ، و « على » ، و « حتى » و « إلى » لعودها ياء في : « إليه » ، و « عليه » .

قال ابن الأنباريّ : وإنمـــا كتبت « حتى » بالياء ، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظاهر والمضمر ، فلزم فيهـــا الألف مع المضمر حين قالوا : « حتاي » ، و « حتاك » و « حتاه » . وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا : حتى زيد . انتهى .

فإن وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالألف لوقوعها وسطاً نحو : « إلامَ » ، و « علام » ، و « حتام » .

وقال الزّجاجيّ : إذا أشكل عليك شيء من ما آخره ألف ، فاكتبه بالألف ، لأنه الأصل .

وكما ذهب بعضهم – وهو الصحيح – : إلى أن جميع ما جاز يكتب بالياء جاز أن يكتب بالألف .

رسم المصحف

(ص) : ورسم المصحف متّبع ، ومن ثم قيل : خطان لا يقاسان : خط المصحف والعروض . أما القافية : فالمقيدة تستوفي حروفها إلا ما يتم الوزن دونه ، فإن كان الرّوي ألفاً فيها أبداً ، والمطلقة نصباً بالألف ، والمختار حذف صلة غيره ، والممدودة بألفين ، وما مرّ من زيادة أو حذف أو بدل مفقود .

(ش) : رسم المصحف متبع لاتّباع السلف رضي الله عنهم ، وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل ، والفصل ، والزيادة والحذف ، والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل : « ألن نجمع عظامه » [١] . « أمن هو قانت » [٢] ، وفصل ، وزيادة ياء في « بأييد » [٣] ، و «من نبإى المرسلين» [٤] ، و « ملائه » [٥] ، و « ملإئهم » [٦] ، وألف في « الربو[٧] » . « وإن امرؤا » [٨] . وحذف ألف « نشئوا » ، وكتابة واو صورة الهمزة وزيادة ألف بعدها ، وكتابة : « ما زكى »[٩] بالياء، وقياسه الألف، لأنه من ذوات الواو ، وكتابة : « الصَّلاة » ، و « الزكاة » ، و « الحياة » ، و «مشكاة» ، و «مناة» ، و « الربا » بواو بدل الألف . وهذا كله مما ينقاد إليه في كتابة المصحف ، ولا يقاس عليه خارجه ، بل إذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب إلا على القوانين

---

(١) سورة القيامة ٣ .
(٢) سورة الزمر ٩ .
(٣) سورة الذاريات ٤٧ .
(٤) سورة الأنعام ٣٤ .
(٥) سورة الأعراف : ١٠٣ وغيرها .
(٦) سورة يونس : ٨٣ .
(٧) سورة البقرة ٢٧٥ .
(٨) سورة النساء ١٧٦ .
(٩) سورة النور ٢١ .

السّابقة ، ولهذا قال ابن درستويه : خطان لا يقاسان : خط المصحف والعروض . قال أبو حيّان: وذلك أن العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة إذ الذي يقيد به في صفة العروض إنما هو ما يلفظ به ، لأنهم يريدون به عدّ الحروف التي يقوم بها الوزن متحركاً كان أو ساكناً ، فيكتبون التنوين نوناً ، ولا يراعون حذفها في الوقف، والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل ، فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبيين الأجزاء كقوله :

• يا دارمية يتبل علياء في سنـدي أقوت وطالعلى ها سالفل الأمدي •

لأن تقطيعه : مستفعلن ، فعلن أربع مرات ، وكتابة هذا البيت في الخطّ الذي ليس في علم العروض .

١٨٢١ – يا دار ميـــة بالعلّيـــاء فالسند أقْوت ، وطال عليها سالف الأمد [1]

قال ، فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء : اصطلاح العروض ، واصطلاح كتابة المصحف ، واصطلاح الكتاب في غير هذين .

قال : وعلم الخط يقال له : الهجاء ، ليس من علم النحو ، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدىء في لفظه ، وفي كتبه ولأن كثيراً من الكتابة مبني على أصول نحوية ، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به ، وهو باب من النحو كبير [٢٤٤/٢] اهـ .

---

[1] مطلع قصيدة مشهورة للنابغة الذبيانيّ .

التنقيط

(ص) : ووضع النقط لرفع الاشتراك، ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف ، والنون ، والياء وصلاً لا فصْلاً ، وبعضهم نقط الشين واحدة ، والزنجاني نقط هاء التأنيث ، ونقط أهل الغريب كل مهمل إلا الحاء أسفل ، وربما كتبوا تحته مثله ، أو همزة ، أو فوقه علامة أو نبرة . اصطلاحات .

(ش) : قال أبو حيان : الحروف منها ما ينفرد بصورة ، ومنها ما هو مشترك ، وقصدوا بتعليل الصّور الاختصار ، فكما أن في اللفظ المشترك كالعين ، فكذلك فعلوا في الصور ، جعلوا فيها المشترك . قال : هكذا قالوا ، وقال بعض شيوخنا : ليس كذلك ، لأنهم وضعوا فارقاً هو النقط بواحدة أو أكثر ، والإهمال ، فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط مجموعهما دلّ على أشكال الحروف .

قال : ومن الحروف ما يلتبس بالخطّ إذا وصل بغـيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط ، ولذلك ينبغي ألا تنقط في الفصل ، إذ لا يحصل اشتراك ، لأن لها صورة خاصة بها ، فيكون إذ ذاك كالكاف . انتهى .

واختار بعضهم نقط الشين بواحدة ، لأن المقصود ، وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها . والاكثر على نقطها بثلاث .

واختار الزنجانيّ في آخَرَيْنِ نقط هاء التأنيث في نحو: رحمة فرقاً بينها وبين هاء الضمير ، وهاء السكت .

والأدباء منهم الحريريّ يعدونها في الحروف غير المنقوطة ، ولهذا أتوا بها في الأبيات

والرسائل التي التزموا عرُوّها من حرف منقوط .

ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الإيضاح ودفع توهم السهو عن النقط إلا الحاء ، إذ لو نقطت لالتبست بالجيم .

ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفاً صغيراً مثله ، أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات لأهل الحديث .

وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع ، والكلام عليه .

خاتمة جمع الجوامع

(ص): وقد تم جمع الجوامع نظماً، المودع من فنون العربيّة جمعاً جمّاً، الكائن من بلاغة الإيجاز ، وعذوبة الألفاظ بالمحل الأسمى . الفائق على نظرائه إيجازاً وجمْعاً ، المرفوع عن همم معاصريه قطعاً ، المشيّد أركان مبانيه إحكاماً ووضعاً .

فعليك بحفظ عبارته ، وتأمل فحواها . وإياك والمبادرة بإنكارها لإلفك سواها ، ودونك وإبراز محاسنها التي لا تخفى إلا على جامد البصيرة أعماها ، فربما خالف غيره في تعبير أو تأخير ، أو تقديم ، فظنّه من لا فطنة له عُدولاً عن المنهج القديم ، وما درى أن ذلك لأمر مهم يستخرجه النّظَر السليم ، وربما أفصحت بذكر أرباب الأقوال ، ولو بالتّعداد إما تقويةً لمن نسب إليه الانفراد ، أو لتفرّد ، وغير ذلك من الأمور التي تقصد لتستفاد ، وربما نقلنا عن أحدٍ خلاف ما نسبه بعض المشاهير إليه ، فحسبه غلطاً من لا اطّلاع له ، ولا تحقيق لديه وما شعر أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه ، فدونك مختصراً انطوى على زُبدة مائة مصنف ، واحتوى على ما به العيون تقرّ ، والأسماع تشنف ، وأتى من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف ، فحق أن يكون على كتب الأنام سَرِيّاً [1] ، وبأنواع المحامد والمحاسن حَرِيّاً . جعلنا الله به مع الذين

---

(١) السّريّ : الرئيس ، والجمع : سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير .

أنعم الله عليهم ورفعهم مكاناً علياً [1] .

• • •

تَمَّ الجُزء السَّادس - والحمد لله -

ويَليه الجُزء السَّابع - إن شَاءَ الله -

وهو الجزء الأخير الخاص بالفهارس العامّة

---

(١) في هامش ط تعليق يوضح فيه الناسخ تاريخ نسخ هذا المؤلف ، وتاريخ الفراغ منه . وكذلك في نسختي أ ، ب .

وقد أشرت إلى هذه التعليقات في مقدمة الهمع الجزء الأول من ١٢ – ١٤ .

– وجرياً على عادة أسلافنا رحمهم الله أقول :

قد فرغت من نسخ الكتاب بيدي في ١٩٧١/٨/٣٠ وانتهيت من تحقيقه بحمد الله في يوم الخميس ٢١ من ربيع الثاني سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٨ م بمدينة الكويت .

وأرجو الله أن يجعله في ميزاني « يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم » .

الفقير إلى الله تعالى

عبد العال سالم مكرم